واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من (١٩٧٧-٢٠٠٤) [+]

DE FACTO EMPLOYMENT AND UNEMPLOYMENT IN IRAQ FOR THE PERIOD (1977-2004)

محمد ناصر اسماعيل ناصر [*] عدنان زيدان عبد العزيز [**] عدوية ناجي عطيوي [***]

المستخلص :

تناول هذا البحث واقع التشغيل والبطالة في العراق للمدة من (١٩٧٧-٢٠٠٤) مبتدأ بنبذة عن السكان النشطين اقتصادياً وعن التعريف القياسي للبطالة ثم تحليل ومقارنة بيانات البطالة المسجلة على مستوى القطر وتحليل نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٤ إحصائيا فقد بينت النتائج :

أولا: لإيجاد قوة العلاقة بين المتغيرين معدل البطالة بين الحضر والريف إن هناك علاقة قوية بين معدل البطالة في الحضر والريف على مستوى محافظات القطر، أي بمعنى أخر إن أي زيادة في معدل البطالة في الريف سيقابله زيادة في الحضر بمـــا مقداره (٠,٧٩)، أي وجود علاقة طردية بين متغيري معـــدل البطالة في كـــل مـــن الحضر و الريف.

ثانياً: في حين بينت النتائج لإيجاد قوة العلاقة بين متغيري معدل بطالة الذكور والإناث علاقة ضعيفة بين معدلي البطالة للذكور والإناث، أي إن معدل بطالة الذكور يزداد مع زيادة معدل بطالة الإناث لكن هذه الزيادة ليست كبيرة ولكافة محافظات القطر في مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤.

نستنتج من خلال (أولا وثانياً) إن مشكلة البطالة هي مشكلة عامة على مستوى محافظات القطر للحضر والريف من جهة وللذكور والإناث من جهة ثانية وهذا معناه إن هناك خلل في الاقتصاد العراقي وانه لا يعمل كما ينبغي.

Abstract:

[+] تاريخ استلام البحث ٢٠٠٦/٩/٢٦ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٧/٧/٢٦

[*] مدرس/مركز تطوير الملاكات.

[**] مدرس/المعهد الطبي التقني/المنصور.

[***] ملاحظ/المعهد الطبي التقني/المنصور.

This research has dealt with the de facto of employment and unemployment in Iraq for the period (1997-2004), beginnings with a summary of economically active people and the typical definition of unemployment and then analyzing and comparing the unemployment data registered, on the country's level and analyzing the employment survey results and unemployment for the year 2004 statistically and arrived to the following outcomes:-

First: in order to find out the relationship's strength between the two variables, the rate of unemployment between the urban and rural, there is tight relationship between the rate of unemployment in the urban and rural areas on the country's governorates level, in other words that any increase in rate of unemployment in the countryside will be met with an increase in the urban area amounting to (0.79), that is there is direct relationship between the two variations of unemployment rate in each of the urban and the rural.

Second: while results showed for finding out the strong relation between the rate of the two variables in unemployment among the males and females a weak relationship between the two rates of unemployment for the males and females, that is the rate of unemployment among the males increases with the increase of the females unemployment rate, but this increase is not large enough to cover the whole country's governorates in the survey of employment and unemployment in 2004.

From the first and the second outcomes we come to a conclusion that unemployment problem is common problem on the level of the governorates urban and rural areas from a side and to the males and females from the second side which means that there is deficiency in the Iraqi economy and is not as required.

أهمية البحث :

هذا البحث محاولة تطبيقية للتعرف على واقع التشغيل والبطالة في العراق، وما يكسبها أهمية خاصة إنها تأتي منسجمة مع الظرف والوقت الذي يعاني منه العراق بعد تغير نظام الحكم في ٢٠٠٣/٤/٩ وما أشيع عن معدلات بطالة وأعداد عاطلين اكبر بكثير من الواقع مما يتطلب الأمر الاهتمام بهذا المؤشر من اجل إعطاء مؤشرات حقيقة لمعالجة هذه المشكلة، وليأخذ اكبر عدد ممكن من القوى العاملة دورهم في التنمية وبالتالي زيادة حجم الناتج القومي الإجمالي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على واقع التشغيل والبطالة في العراق والأسباب والنتائج وراء حدوث البطالة للتوصل إلى جملة من التوصيات لمعالجة هذه الظاهرة خدمة لعراقنا الحبيب.

مشكلة البحث :

بالنظر للأوضاع الحالية التي يمر بها وطننا الحبيب ظهرت مشكلة البطالة وارتفاع نسبها بين السكان النشطين اقتصادياً استناداً إلى المؤشرات العالمية في هذا المجال ولغرض التعرف على واقع التشغيل والبطالة في العراق والأسباب والنتائج وراء حدوثها تم إعداد هذا البحث.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث أسلوب التحليل الاستقرائي النظري والتطبيقي باستخدام برنامج SPSS لإيجاد قوة الارتباط بين متغيري معدلات البطالة للحضر والريف وكذلك بين متغيري البطالة للذكور والإناث، كذلك تم استخدام برنامج Microsoft Excel لأعداد جداول مدعمة بأشكال ومخططات بيانية تم استخراجها من قبل الباحثون.

السكان النشطون اقتصاديا:

السكان و النشاط الاقتصادي: يشمل السكان في أي بلد من البلدان فئتين من السكان وهم السكان النشطون اقتصادياً و السكان غير النشطين اقتصادياً.

أولاً: السكان النشطين اقتصاديا:

يمثل السكان النشطون اقتصاديا مجموع السكان، ذكوراً و إناثاً، في سن العمل والذين يمثلون جانب العرض للعمل لإنتاج السلع و الخدمات الاقتصادية المحددة وفقاً لنظم الحسابات القومية و ميزانيات الأمم المتحدة خلال مدة إسناد زمنية محددة. أي هم ذلك الجزء من السكان في سن العمل الذي يتضمن العاملين فعلا مضافا لهم الأشخاص العاطلون (حسب التعريف القياسي)، وهم يمثلون الطاقة الفعلية في المجتمع [1] .

لا يوجد سن عمل محدد بل يختلف سن العمل من بلد الى بلد أخر. فالحد الأدنى لسن العمل في بعض البلدان قد يحدد بـــ (١٠ سنوات) وفـــي بلـــدان أخـــرى (١٤ سنة)..الخ.ولكن بشكل عام فان الحد الأدنى لسن العمل لا يتجاوز(١٥ سنة) ولأغراض المقارنة الدولية فقد حدد سن العمل للذكور (١٥-٦٤) وللإناث (١٥-٥٩) سنة.

وبالاعتماد على طول المدة المرجعية يمكن تحديد مقياسين للسكان النشطين اقتصاديا:

أ- **السكان النشطون في الوقت الراهن:** وهم السكان النشطون اقتصادياً، ذكوراً وإناثاً، الذين تكون الفترة المرجعية لهم قصيرة كيوم واحد أو أسبوع واحد على أن تكرر ضمن فترات زمنية حيث يعتمد تكرارها على توفير الإمكانيات المادية والبشرية للجهاز الإحصائي للبلد المعني ومدى توفير البيانات وكذلك الأنماط الموسمية للعمالة في ذلك البلد حيث تشير إحصاءات مقياسي العمالة والبطالة الى لحظة زمنية معينة. ويشمل مفهوم السكان النشطين في الوقت الراهن (حالياً) كلاً من العاملين والعاطلين.

١) **العاملون:-** يشمل جميع السكان، ذكوراً وإناثاً، الذين كانوا يعملون بشكل فعلي خلال الفترة المرجعية. ويتضمن العاملون باجر والعاملون لحسابهم الخاص، حيث يمثل العاملون باجر الأشخاص الذين يمارسون العمل أي من كانوا يعملون خلال المدة المرجعية مقابل اجر نقدي أو عيني أو كانوا مرتبطين بوظيفة رسمية في شركة أو مؤسسة وخلال المدة المرجعية لم يكونوا يمارسون العمل ولكنهم مرتبطون بعملهم الرسمي وكان تغيبهم لأسباب تتعلق بالظروف الصحية أو إصابة عمل أو سوء الأحوال الجوية وغيرها...، وهذا النوع من العاملين ينتشر في الدول الصناعية والمتقدمة والتي تكثر فيها الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة والتي فيها عدد كبير من العاملين. وتعتبر زيادة نسبة العاملين باجر في بلد معين دلالة على ارتفاع درجة التقدم الحضاري والصناعي لذلك البلد. كما يوجد أيضا أصحاب الأعمال والعاملون لدى الأسر. أما النوع الاخر من العاملين فهم العاملون لحسابهم الخاص ويشمل العاملون في الأسر المعيشية حيث يمارسون العمل أثناء مدة الإسناد الزمني مقابل ربح أو كسب عائلي عيني أو نقدي، أو يكون لهم ارتباط بمؤسسة ولكنهم ليسوا في العمل أثناء المدة المرجعية. ويكثر هذا النوع من العاملين في البلدان النامية والتي يكثر فيها أصحاب الورش والدكاكين وأصحاب الأعمال الصغيرة ويعمل فيها عدد قليل من العاملين. أي أن هذا النوع من الأعمال ينتشر في البلدان المتخلفة وغير المتقدمة حضارياً وصناعياً.

٢) **العاطلون:**- تشمل البطالة حسب تعريفات العمل الدولية المستخدمة في معظم الدول العاطلين عن العمل من الأفراد الذين لا يعملون أكثر من ساعة اسبوعياً، وفي نفس الوقت لديهم استعداد للعمل ويبحثون عن عمل بشكل نشط إلا ان هذا المعيار يختلف من دولة الى أخرى كاستخدام أسبوع كل شهر أو يوم في الأسبوع.

ب- السكان النشطين عادةً: هم السكان الذين ينطبق عليهم تعريف السكان النشطين اقتصاديا (العمالة + البطالة) ولكن فترة الاسناد (الفترة المرجعية) تكون طويلة ولتكن مثلاً سنة كاملة حيث يختلف مقياس السكان النشطين عادةً عن السكان النشطين في الوقت الراهن بان الفترة المرجعية للأول طويلة (سنة مثلا) أما السكان النشطين حاليا فالفترة المرجعية قصيرة أسبوع واحد أو يوم واحد ويستخدم مقياس السكان النشطين عادة لقياس صفات العمالة أو البطالة الراهنة و على مستوى الدولة.

ثانياً: السكان غير النشطين اقتصادياً:-

هم ذلك الجزء من السكان، ذكوراً وإناثاً، خارج قوة العمل أي ممن هم خارج سن العمل كالأطفال الذين لا تسمح أعمارهم الصغيرة بالعمل خاصة قبل دخولهم سن المدرسة، كما يشمل الطلاب خاصة مع وجود التعليم الإلزامي في المدارس الابتدائية والأساسية في العديد من البلدان أو وجود قواعد صارمة للدولة تمنع عمالة الأطفال تحت سن ١٥ سنة، ويشمل كذلك ربات البيوت والمتقاعدين والعاجزين عن العمل ومن يتلقون دخلا من عقارات أو من يحصلون على تحويلات مالية خارجية وغيرها.

أي يمكن التعبير عن علاقة السكان بالنشاط الاقتصادي من خلال العلاقات التالية:

السكان = السكان النشطون اقتصادياً + السكان غير النشطين اقتصادياً

السكان النشطون اقتصادياً (قوة العمل) = العاملون + العاطلون

وكما هو معلوم فان السكان غير النشطين اقتصادياً يمثلون السكان الذين ليسوا ضمن قوة العمل. اذن: السكان= قوة العمل + الذين ليسوا ضمن قوة العمل

أي ان: السكان= العاملون + العاطلون + الذين ليسوا ضمن قوة العمل

((**التَعريف القياسي للبطالة Standard Definition:** جميع الأشخاص فوق العمر المحدد لقياس السكان النشطين اقتصادياً والذين كانوا خلال الفترة المرجعية:-

أ- بدون عمل، لم يكونوا في عمالة باجر أو عمالة للحساب الخاص، كما هو محدد في التعريف الدولي للعمالة.

ب- متهيئون في الوقت الراهن للعمل، أي كانوا متاحين للعمالة باجر أو للعمالة للحساب الخاص خلال الفترة المرجعية.

ج- يبحثون عن عمل، أي اتخذوا خطوات محددة من مدة قريبة أيضا للبحث عن عمالة باجر أو عمالة للحساب الخاص)).

قد تشمل الخطوات المحددة التسجيل في مكاتب تبادل عمالة عامة أو خاصة، تقديم طلبات لأصحاب عمل، مراجعة مواقع العمل أو المزارع أو بوابات المصانع أو الأسواق أو أماكن التجميع الأخرى، وضع أو الإجابة على إعلانات الصحف، مناشدة أصدقاء أو أقارب للمساعدة، البحث عن ارض، بناية، مكائن أو أجهزة لإقامة مشروعهم الخاص، عمل ترتيبات للحصول على مصادر تمويل، تقديم طلبات للحصول على تصاريح أو رخص هذا ويمكن تطبيق التعريف القياسي للبطالة عن طريق إرخاء معيار البحث عن عمل فقد عمدت المعايير الدولية في عام ١٩٨٢ الى إدخال حكم يسمح بإرخاء معيار البحث عن عمل في بعض الحالات ويقتصر هذا الحكم على الحالات التي تكون فيها "الوسائل التقليدية للبحث عن عمل محدودة الأهمية، وتفتقر سوق العمل الى التنظيم، أو تكون محددة

النطاق، وحيث يكون استيعاب الأيدي العاملة غير كاف، أو تكون قوة العمل فيها تعمل الى حد كبير لحسابها الخاص" [2] . وهذا يعني عند تكييف التعريف القياسي للبطالة عن طريق إرخاء معيار البحث عن عمل فان الأشخاص بدون عمل ومستعدين للعمل في الوقت الراهن باجر أو لحسابهم الخاص يجب أن يعتبروا كعاطلين عن العمل وهو مايطلق عليه بالتعريف المتراخي للبطالة (Relax Defintion). ويمكن تلخيص مكونات السكان من حيث النشاط الاقتصادي في المخطط الاتي [*]:

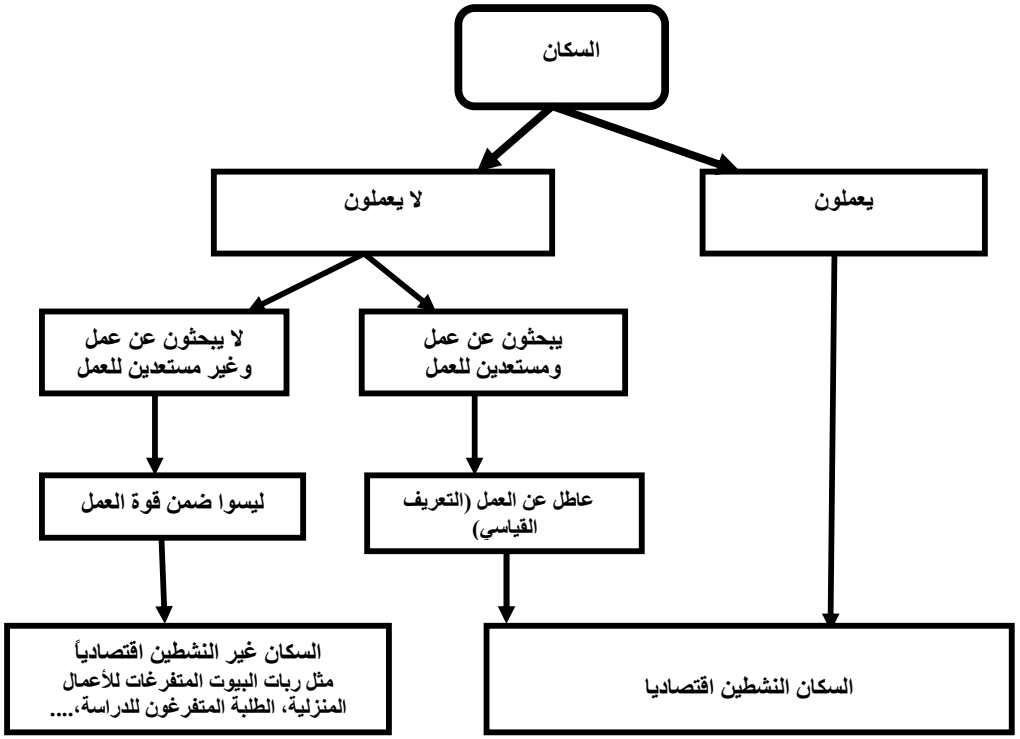

[*] أما إذا اعتمدنا التعريف المتراخي فان العاطلين الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل ولكنهم مستعدون للعمل يعتبرون نشطين اقتصادياً وبذلك ينتقل جزء من شريحة الذين ليسوا ضمن قوة العمل إلى شريحة العاطلين.

مصادر بيانات البطالة والتشغيل[2]

أولاً: التعداد العام للسكان: يعتبر التعداد العام للسكان من أهم واكبر المصادر الإحصائية التي تزودنا ببيانات تفصيلية عن السكان، وقد عرفت الأمم المتحدة التعداد بأنه ((العملية الكلية للمجتمع لتجميع وتصنيف ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية عن جميع أفراد دولة معينة أو منطقة محددة وذلك في لحظة زمن محددة)). ومعروف إن التعداد يجري على فترات زمنية متساوية (كل عشر سنوات تقريباً) كما يجري في العراق وذلك لتسهيل عمليات المقارنات مع التعدادات السابقة أو من اجل المقارنات الدولية، ومن المعروف ان التعداد عملية ضخمة ومكلفة وتحتاج إلى كادر كبير ووقت طويل، وأصبحت التعدادات مفيدة في تقدير العديد من المؤشرات الديموغرافية الخاصة بالسكان النشطين اقتصادياً مثل حجم القوى العاملة وعدد العاملين والعاطلين وبالتالي استخراج معدلات المساهمة في قوة العمل وكذلك معدلات البطالة حسب الفئات العمرية والجنس والبيئة. إن البيانات التي تتوفر في التعدادات هي بيانات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها مهما تنوعت وتعددت المصادر الأخرى. وقد اجري في العراق العديد من التعدادات أولها كان عام ١٩٢٧ وأخرها عام ١٩٩٧ واستخرجت من بيانات التعداد مجموعة من المؤشرات المهمة منها معدلات البطالة.

ثانياً: مسوح الأسر المعيشية: تعتبر مسوح الأسر المعيشية في الحقيقة أكثر المصادر ملاءمة لقياس البطالة وفقاً للمعايير الدولية، إذا قورنت بغيرها من المصادر. فالأسس التي تنطوي عليها المعايير القياسية، يمكن تحديدها بمزيد من السهولة في أي مسح من مسوح الأسر المعيشية، ذلك أن مسوح الأسر المعيشية هي المصدر الوحيد الذي يسمح بإجراء قياس مشترك للعمالة والبطالة، علاوة على ذلك يمكن لمسوح الأسر المصممة تصميماً سليماً أن تغطي تقريباً كل سكان البلد وكل فئات العاملين. كما أن النتائج التي نحصل عليها يمكن ربطها بسائر الخصائص الديموغرافية والاجتماعية الاقتصادية للأفراد والعائلات والأسر المعيشية والتي نحصل عليها من نفس المسح وهذه الإمكانيات تكون عموماً محدودة جداً في حالة مصادر البيانات الأخرى. ففي العراق أجريت مسوح عديدة من هذا النوع. حيث أجرى الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات مسح التشغيل والبطالة ولمرحلتين، المرحلة الأولى لعام ٢٠٠٣ والمرحلة الثانية لعام ٢٠٠٤، كما نفذ مسح الأحوال المعيشية لعام ٢٠٠٤ والذي يحوي على مؤشرات متعددة من بينها مؤشرات خاصة بالبطالة، وتعتبر هذه المسوح من بين أهم المصادر الحديثة للتشغيل والبطالة على مستوى العراق (بما في ذلك محافظات إقليم كردستان).

ثالثاً: سجلات السكان: تشمل سجلات السكان كل السجلات التي تنظم وتسجل تحرك السكان في الزيادة والنقصان. إن استعمال هذه السجلات تعطي البلد بأكمله وتستعمل بصورة روتينية، ولذلك تعتبر هذه السجلات مصدراً مهماً أيضا للبيانات عن السكان بسن العمل والسكان النشطين اقتصادياً وبالتالي ممن هم في عمالة أو بطالة.

رابعاً: سجلات التأمين ضد البطالة وسجلات مكاتب التوظيف: التي تتوفر بسهولة ويسر لدى الجهات الإدارية وتستخدم في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية كمصادر للإحصاءات الحديثة عن البطالة. وبعض الدول تستغل العدد الكبير من المعلومات المتوفرة في السجلات الإدارية المعتادة فتستخدمها لتستخلص منها إحصاءات البطالة في بعض المناطق الصغيرة وفي إجراء تحليلات معّمقة. لكن بيانات البطالة المسجلة ليست لها أهمية عامة كمصدر من مصادر البيانات القابلة للمقارنة دولياً وفي كثير من الدول خصوصاً النامية منها إذ لا توجد حتى الآن أي نظم للتأمين ضد البطالة أو أي مكاتب لتبادل العمالة، وإن وجدت فإن مجال تغطيتها غالباً ما يكون ناقصاً أو مقصوراً على بعض المناطق وبعض الفئات السكانية وإن وجدت فإن اعتماد أية نتائج

إحصائية على النصوص والأحكام القانونية أو الإدارية أو التنظيمية والأحكام تختلف من بلد إلى بلد وتكون عرضة للتغير مع الزمن، بالإضافة إلى اختلاف التعريفات من بلد إلى بلد، يجعل المصادر الإدارية في نهاية المطاف غير ملائمة لتطبيق المعايير الدولية، وتحد من قابليتها للمقارنة.

في العراق، بعد ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بفتح مراكز للتشغيل والتدريب المهني في بغداد والمحافظات الأخرى، الهدف الرئيسي منها زيادة نسبة التشغيل في العراق وتدريب العاطلين لتهيئة قوى عاملة نشطة ومدربة، تعمل هذه المراكز كوسيط بين العاطلين عن العمل وأصحاب العمل، بعد أن يقوم العاطلون عن العمل بتسجيل أسمائهم في احد هذه المراكز والتي بدورها تقوم بتقديم الاستشارة لهم وتشجيعهم لكي يقوموا بالبحث عن عمل بأنفسهم، هذا وقد بلغ عدد الأشخاص العاطلين عن العمل ممن قاموا بتسجيل أسمائهم في هذه المراكز لغاية ٢٠٠٤/١٠/٢١ (٥٥٤٦٨٨) عاطل عن العمل تم تشغيل (١٤٧١١٧) أي تم تشغيل ما نسبته (٢٦,٥%) من إجمالي العاطلين المسجلين، هذه النسبة موزعة على مراكز التشغيل وكما في الجدول (١). (لاحظ شكل (١)).

إن مقارنة بسيطة لنسب المشغّلين في كل محافظة من المحافظات يعكس اختلاف هذه النسب ... ويلاحظ إن أعلى نسبة تشغيل توفرت في المحافظات هي في كربلاء بنسبة (٧٨,٦%) تليها الناصرية بنسبة (٧٥,٦%) ثم تكريت بنسبة (٦٩,٣%) ثم الديوانية بنسبة (٥٠,٦%). بينما ظهرت اقل نسبة في محافظة السليمانية بنسبة (٠,٩%) تليها محافظة بغداد بنسبة (٢,٠%) ثم اربيل بنسبة (٣,٥%).

الأنواع الرئيسة للبطالة[3]

من المفيد أن نقسم البطالة إلى ثلاثة أو أربعة أنواع رئيسة والتي قد يهمنا بعضها أكثر من البعض الآخر لوضع البرامج الموجهة والتي تهدف إلى معالجة أنواع معينة من البطالة:

أولا: البطالة الاحتكاكية: هناك بعض الناس عاطلون عن العمل كونهم لم يتمكنوا بصورة مؤقتة من العثور على عمل يلائم كفاءاتهم ولكن عندهم خبرات عمل تجعلهم يتوقعون الحصول على عمل بسرعة، وربما يكونون على معرفة بأن هناك عملاً معيناً سيتوفر قريباً وهم منتظروه.

ثانياً: البطالة الموسمية: الكثير من الناس في مناطق معينة مثل المصايف ربما يكونون عاطلين خلال موسم الركود، والكثير من الفلاحين في بعض المناطق ربما يكونون عاطلين عن العمل في فصل الشتاء على سبيل المثال، وبالطبع فإنه من الصعب تقدير نسبة العاطلين من قوة العمل العاطلة الكلية التي تقع في هذه التصنيفات، إلا أن معظم الاقتصاديين يعتقدون أن نسبة البطالة قليلة ولكون هذا النوع من البطالة مؤقت، فإنها ليست محل اهتمام رئيسي مثل الأنواع الأخرى من وجهة نظر السياسات المعتمدة لمعالجة البطالة.

ثالثاً: بطالة قصور الطلب أو البطالة الدورية: تنتج البطالة كذلك في حالة وجود طلب منخفض على السلع والخدمات بالاقتصاد، فخلال فترة الكساد في الثلاثينيات عندما ارتفعت البطالة في أمريكا إلى (٢٥%) كان معظم البطالة بسبب وجود الطلب المنخفض على السلع والخدمات.

رابعاً: البطالة الهيكلية: والتي تنتج عندما يوجد عدم توازن بين العرض والطلب على العمل في مختلف الأسواق الفرعية حتى ولو كان إجمالي الكمية المعروضة مساوياً لإجمالي الكمية المطلوبة، وذلك لأن بعض أسواق العمل سوف تكون فيها معدلات البطالة أعلى بكثير من الأسواق الأخرى.

جدول (١): نسبة المشغّلين من إجمالي العاطلين المسجلين من تاريخ افتتاح مراكز التشغيل ولغاية ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٤

	مراكز التشغيل	تاريخ افتتاح المركز	نسبة المشغّلين من إجمالي العاطلين المسجلين في هذه الأقسام لغاية

ت	المفتوحة		٢٠٠٤/١٠/٢١ %
١	بغداد	٢٠٠٣/٩/١٦	٢,٠
٢	الموصل	٢٠٠٣/٦/٧	٩,٧
٣	اربيل	٢٠٠٣/١٢/٧	٣,٥
٤	بعقوبة	٢٠٠٣/٦/١	٣٣,٨
٥	خانقين	٢٠٠٣/٨/٢٦	١٧,٠
٦	كركوك	٢٠٠٣/٨/٩	٩,٤
٧	كربلاء	٢٠٠٣/١٢/٢٣	٧٨,١
٨	النجف	٢٠٠٤/١/٨	٤٠,٠
٩	الديوانية	٢٠٠٣/١٢/٢٩	٥٠,٦
١٠	السماوة	٢٠٠٤/١/٧	٥,٢
١١	الناصرية	٢٠٠٤/١/١٠	٧٥,٦
١٢	الكوت	٢٠٠٤/١/٢٧	٦١,٩
١٣	العمارة	٢٠٠٤/١/٣١	٢٦,٤
١٤	تكريت	٢٠٠٤/٢/١٠	٦٩,٣
١٥	الفلوجة	٢٠٠٤/٢/٢٥	٣١,٥
١٦	البصرة	٢٠٠٤/٣/١٤	٣٠,٤
١٧	السليمانية	٢٠٠٤/٢/١٠	٠,٩
١٨	الرمادي	٢٠٠٤/٥/٤	٣٥,٩
١٩	**المجموع**		**٢٦,٥**

استخرجت النتائج بالاعتماد على:- المصدر:- د. علي، رياض حسن محمد، دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتشغيل في العراق،ص[١٣]، عمان، ٢٠٠٤.

الأسباب الرئيسة لحدوث البطالة في العراق :

إن معدلات البطالة في العراق اتجهت إلى الارتفاع منذ مطلع التسعينيات، فقد كان لتوقف أغلب المفاصل الاقتصادية على صعيد المعامل أو المنشآت أو تشغيلها أو اشتغالها جزئياً الأثر في اتساع فجوة البطالة ونطاقها وتزايدها سنة بعد أخرى خاصة بعد أحداث ٩ نيسان ٢٠٠٣ بعد تدمير القطاعات الاقتصادية وما

لازم ذلك من عمليات تخريبية قضت على البنية التحتية للاقتصاد العراقي والمرتكزات الأساسية للتنمية، يمكن أن نعزي أسباب تفاقم ظاهرة البطالة في العراق إلى الآتي:

١. استنزاف مشروعات البنية التحتية وغيرها مما أصابها من تدمير أو شلل أو تعطيل.
٢. ظروف الغلق السياسي والاجتماعي وتفاقمات الحرب.
٣. تدهور الصناعات كثيفة العمل (الحرفية والبيئية والريفية) والصناعات الصغيرة.
٤. الهجرة من الريف إلى المدينة الذي شكل منافسة وفائض في عرض العمل في المدينة.
٥. تعقد الاختلالات المتراكمة في الاقتصاد الوطني بين الطاقات الإنتاجية والاستيعابية.
٦. إن تسريح أعداد من القوى العاملة الماهرة وشبه الماهرة بسبب تعطل منشآتها الصناعية لفترة طويلة نسبياً أدى إلى خسارة جانب مهم من الاستثمارات البشرية ودخول هؤلاء أو الأغلب منهم خانة العاطلين عن العمل.
٧. كما أن قرارات حل بعض الوزارات وإقصاء أعداد كبيرة من موظفي الدولة عام ٢٠٠٣ زاد من حرج البطالة وضغوطها.
٨. عدم توازن معدلات التشغيل مع معدلات زيادة السكان، فكلما بقيت معدلات التشغيل على حالها ازدادت الشقة والهوة بين المعدلين، وهذا معناه زيادة في معدلات البطالة، حيث أن الطلب على العمل يرتبط على المستوى الكلي بمعدلات النمو الاقتصادي واتجاهاته.
٩. عدم توازن معدلات التشغيل مع معدلات الزيادة في الخريجين الجدد من الكليات والمعاهد الصباحية والمسائية أدى إلى زيادة في معدلات البطالة.
١٠. وفي مقدمة كل ما سبق وتسبباً له يقف الجانب الأمني حالياً في مقدمة الأسباب التي فاقمت أزمة البطالة وهو أن لم يكن مباشراً فهو نتيجة وسبب في آن واحد.

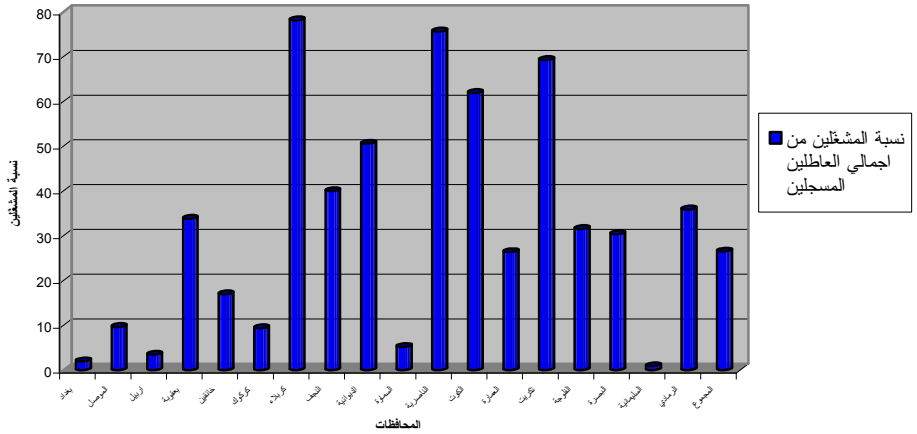

شكل (١): نسبة المشغّلين من إجمالي العاطلين المسجلين من تاريخ افتتاح مركز التشغيل ولغاية ٢٠٠٤/١٠/٢١

السكان النشطون اقتصاديا في العراق:

يعد العراق من الدول التي تتميز بنمو سكاني عالي وتؤكد بيانات السكان خلال العقود الماضية في القرن العشرين إلى أن معدل النمو السنوي للسكان يتراوح بين (٢,٦٨% - ٣%) وبناءً على ذلك فقد تضاعف عدد السكان عدة مرات لارتفاع معدل الخصوبة حيث بلغ (٥,٧%) مولود لكل امرأة عام ١٩٩٧، وعلى الرغم من انخفاض هذا المعدل مقارنة لعام ١٩٨٧ والبالغ (٦,٢) مولود لكل امرأة ولعام ١٩٧٧ البالغ (٧,٣) مولود لكل امرأة فإن معدل الخصوبة في العراق لا يزال مرتفعاً، فالمتوسط العالمي لهذا المعدل يبلغ (٢,٨) مولود لكل امرأة، وفي الدول المتقدمة بين (١,٧-١,٨)، وتمثل خصوبة المرأة أحد أهم المتغيرات التي تؤثر في السكان بشكل عام من حيث النمو والتركيب العمري ويعتبر متغير الخصوبة العامل الأكثر فعالية في نمو سكان المجتمع إلى جانب الوفاة والهجرة.

إن التغيرات في اتجاهات السكان من حيث مستوى النمو والتركيب العمري والنوعي تعمل على التأثير على حجم السكان النشطين اقتصادياً وعلى هيكلية واتجاهات القوى العاملة بشكل رئيسي ومباشر لذا فأن السكان النشطين اقتصادياً هم السكان المشتغلون فعلا والعاطلون الذين يبحثون عن عمل، وبما إن حجم السكان ومعدل النمو يتأثران بالمتغيرات الديموغرافية فان هذه المتغيرات كان لها تأثير كبير على حجم واتجاهات نمو السكان النشطين اقتصاديا. يظهر جدول رقم (2) توزيع السكان النشطين اقتصادياً حسب الفئة العمرية والجنس عام ٢٠٠٤ فقد أظهرت نتائج التعدادات العامة للسكان إن معدل النشاط الاقتصادي الخام الذي يمثل نسبة النشطين اقتصاديا إلى مجموع السكان لكافة الأعمار كان في عام ١٩٧٧ (٢٦,١%) وقد تراجع إلى (٢٤,٨%) في عام ١٩٨٧، ثم إلى (٢٢,٨%) في عام ١٩٩٧. والأسباب معروفة فالحروب التي خاضها العراق وما خلفته من دمار وخراب وتدهور حالة الاقتصاد العراقي والسياسات الاقتصادية الخاطئة كانت وراء ذلك هذا إلى جانب انخفاض معدل النشاط الاقتصادي الخام للإناث والذي بلغ (٤,٩%) عام ١٩٩٧ بسبب انحسار مشاركة الإناث في ميدان العمل وتفرغهن للأعمال المنزلية لمواجهة الظروف الاقتصادية أمام ارتفاع الأسعار لاسيما في مؤسسات الدولة. بشكل عام فان انخفاض معدل النشاط الاقتصادي الخام يعني ارتفاع نسبة السكان خارج قوة العمل وبالتالي ارتفاع عبء الإعالة إلى أربعة أشخاص في عام ١٩٩٧ بعد أن كان ثلاثة أشخاص عام ١٩٨٧. أما بالنسبة لمعدل النشاط الاقتصادي المنقح والذي يمثل نسبة السكان النشطين اقتصاديا من مجموع السكان في سن العمل فقد بلغ في عام ١٩٧٧ (٤٨,٨%)، وكان المعدل للذكور (٨٠%)، وهذا يعني إن أربعة أخماس السكان الذكور يشاركون في العملية الإنتاجية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من الذكور. وفي عام ١٩٨٧ بلغ هذا المعدل (٤٥,٢%) ثم تراجع إلى (٤٣,٦%) في عام ١٩٩٧ وهي عند الذكور (٧٩%) بينما لا يتجاوز عند الإناث (٩,٢%)، فقد بلغ هذا المعدل للإناث (١٧,٤%) عام ١٩٧٧ انخفض إلى (١١,١%) عام ١٩٨٧.

جدول (٢): السكان النشطون اقتصادياً في العراق حسب الجنس عام ٢٠٠٤

المصدر:- مسح الأحوال المعيشية ٢٠٠٤، الجزء الثاني: التقرير التحليلي، ص[١٢٢] ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وUNDP.

الفئات العمرية	السكان النشطون اقتصادياً		
	الذكور	الإناث	المجموع
١٩_١٥	٥٤٥٢٨٤	٨٧٦٧٩	٦٣٢٩٦٣
٢٤_٢٠	٩١٤٧٠٩	١٥٠١٣٦	١٠٦٤٨٤٤
٢٩_٢٥	٩٩٦٢٩٥	٢٠٣١٤٠	١١٩٩٤٣٥
٣٤_٣٠	٨٧٩٣٠٢	١٩٣١٤٣	١٠٧١٤٤٥
٣٩_٣٥	٦٨١٧٢١	١٥٤٦٧١	٨٣٦٣٩٣
٤٤_٤٠	٤٦١٢٤٧	١١٩٠٢٧	٥٨٠٢٧٤
٤٩_٤٥	٤٠٩١٥٦	٩٠٢٦٨	٤٩٩٤٢٤
٥٤_٥٠	٣٠٧٣٣١	٥٥٧٧٤	٣٦٣١٠٤
٥٩_٥٥	٢٠٣٠١٠	٤٢٢٢٩	٢٤٥٢٣٩
٦٤_٦٠	١٢٣٦٩٣	١٤٩٢٠	١٣٨٦١٣
+٦٠	٩٢٤٢١	١٠٧٤٠	١٠٣١٦١
المجموع	٥٦١٣١٦٩	١٢١٧٢٦	٦٧٣٤٨٩٤

تشير نتائج مسح التشغيل والبطالة للمرحلتين الأولى والثانية (٢٠٠٣ و ٢٠٠٤) الى ان معدل النشاط الاقتصادي المنقح للسكان بعمر (١٥سنة) فأكثر (عدد السكان النشطين اقتصادياً في العمر ١٥ سنة فاكثر مقسوماً على عدد السكان في العمر ١٥ سنة فأكثر) بلغ (٤٤,١%) في عام ٢٠٠٣ ويشكل عند الذكور (٧٣,٧%) مقابل (١٤,٢%) عند الإناث، وفي عام ٢٠٠٤ ارتفع إلى (٤٨,٥%)، حيث بلغ هذا المعدل للذكور (٧٧,٤%) وللإناث (١٧,٩%)، مما يعكس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في العراق وارتفاع مستوى الأجور وبالتالي زيادة العرض من القوى العاملة، إلا إن هذه الزيادة في عرض القوى العاملة لم يقابلها زيادة مناسبة في حجم الطلب على الأيدي العاملة بسبب الظروف السياسية والأمنية الاقتصادية الحالية، هذا إلى جانب التغيرات الحاصلة في هيكلية المؤسسات العامة وحل الجيش وتوقف العديد من أنشطة الاقتصاد العراقي مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة. لقد كان معدل البطالة في عام ١٩٨٧ لا يتجاوز (٣,٦%) ارتفع في عام ١٩٩٧ إلى (١٣,٦%). وفي عام ٢٠٠٣ سجل هذا المعدل ارتفاعا ليصل إلى (٢٨,١%) ويشكل معدل بطالة الذكور (٣٠,٢%) ومعدل بطالة الإناث (١٦%). وفي عام ٢٠٠٤ طرأ تحسن نسبي بسيط على معدل البطالة ليصل إلى (٢٦,٨%) وهو عند الذكور (٢٩,٤%) مقابل (١٥%) عند الإناث (لاحظ شكل (2)).

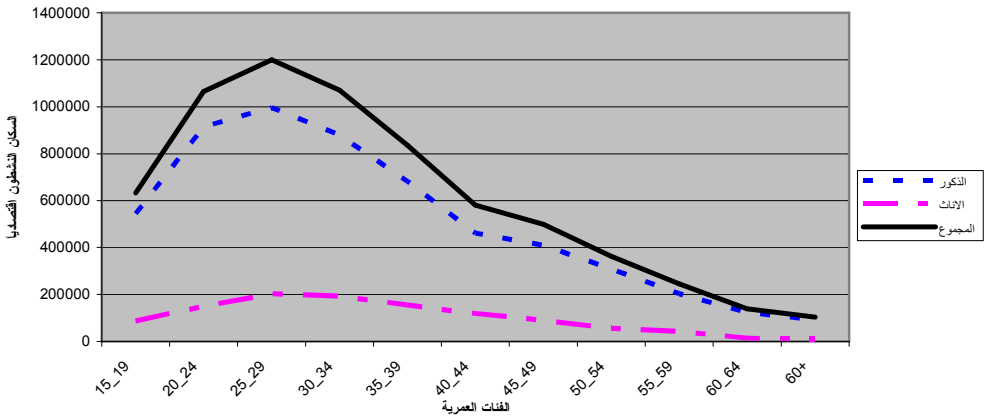

شكل (٢): توزيع السكان النشطين اقتصادياً على الفئات العمرية وحسب الجنس لعام ٢٠٠٤

ظهور البطالة واتجاهاتها

لعلهُ ليس من المفاجئ غياب توافق في الآراء حول عدد من البيانات الأساسية في العراق، حيث قدر التقرير الديموغرافي السنوي الصادر عن الأمم المتحدة عدد سكان العراق بحوالي (٢٢,٩٥) مليون نسمة خلال العام ٢٠٠٠ فيما قدرت منظمة المؤتمر الإسلامي العدد بحوالي (٢٣,٦) مليون نسمة لنفس السنة، وتشير الأولى إلى إن معدل نمو السكان خلال التسعينات بلغ (٢,٧%) فيما تتكلم الأخيرة عن نسبة (٢,٩%) سنويا. ويجمع المصدران على ان نمو السكان كان سريعا حتى لمعايير دول الجوار (مقارنة بنسبة (١,٥%) مقدّرة لإيران) وهذا يعني ان نسبة الشباب بين السكان عالية نوعا ما.

ويشير البنك الدولي الى ان نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (٠-١٤) سنة بلغت (٤٠,١%) في العام ٢٠٠٢ (مقارنة بـ(٣١%) لإيران).

ان السكان البالغين سن العمل أي مابين (١٥-٦٤) سنة يشكلون حوالي (٦٠%)، حسب مسح الأحوال المعيشية وان مجموع السكان في العراق في عام ٢٠٠٤ بلغ حوالي (٢٧) مليون والسكان البالغون في سن العمل حوالي (١٦,٤) مليون.

وبالنظر إلى جدول (3) الذي يتضمّن بيانات عن المسح الذي اجري في تموز ٢٠٠٤ حول الاستخدام والبطالة في العراق فالنسبة للذكور والإناث معاً البالغة أعمارهم (١٥) سنة فما فوق عكس المسح الخاص بالاستخدام والبطالة ان من اصل (٤٨,٥%) من السكان في القوة العاملة هناك (٢٦,٨%) منهم لا يعملون (معدل البطالة). حيث انه من غير الاعتيادي ان يعمل بعض العاطلين بشكل متقطع بفترات قصيرة، كذلك من المحتمل على عكس التعريف الحصري للبطالة ضمن منظمة العمل الدولية ان عدداً من العاطلين عن العمل لم يكونوا يسعون الى عمل بنشاط لاعتقادهم ان فرص العمل غير متوفرة. وهكذا فان قوة العمل في العراق (عدا محافظات كردستان) للعام ٢٠٠٤ حسب مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤ (٥٩٨٤١٤٩) شخص بينهم (١٦٠٣٧٥٢) قد يكونون عاطلين عن العمل. يشكل الذكور (١٤٦٤٢٢٦) عاطل اي ان معدل البطالة للذكور (٢٩,٤%)، والإناث (١٣٩٥٢٦) اي بمعدل بطالة لهن (١٥,٠%)، ويشير أيضا إلى معدلا ت مرتفعة للغاية وسط الذكور الشبان بنسبة تزيد عن (٥٠%) أما بالنسبة الى المستخدمين من السكان في سن العمل بلغت النسبة حوالي (٥٥%) من الذكور مقارنة بـ (١٥%) فقط بين

الإناث، لذلك تشكل الإناث فقط (٢٠%) من السكان المستخدمين، غير انه من المهم الاعتراف بان الإناث يساهمن في الأنشطة الإنتاجية ضمن الأسرة. إذا من الواضح ان الذكور متواجدون ضمن القوة العاملة بأربع مرات أكثر من الإناث والتفاوت اكبر بعد وسط الشباب والكبار في السن كما ويظهر المسح معدل مشاركة اكبر للذكور في القوة العاملة في المناطق الريفية مع حصة اكبر من السكان المستخدمين الذين هم في سن العمل. أما الإناث فيسجلن معدلات مشاركة أعلى بكثير من القوة العاملة في المناطق الريفية على الأرجح بسبب خيارات العمل الضئيلة. ومن المحتمل جدا إن ترتفع معدلات البطالة النسائية فيما يزداد عدد الوظائف التي تشغلها نساء وهنا يكمن التناقض. وفي اي حال ليس من شك في وجود قوة عاملة نسائية ضخمة غير مشتغلة (مع تعداد غير كاف للنساء العاملات بشكل إنتاجي في الأنشطة المنزلية).

جدول (3): مؤشرات الاستخدام والبطالة حسب الجنس والبيئة لعام ٢٠٠٤

الاستخدام والبطالة		حضر %	ريف%	المجموع%
معدل المشاركة في قوة العمل	الذكور	٧٦,٠	٧٩,٧	٧٧,٤
	الإناث	١١,٩	٢٨,٩	١٧,٩
	المجموع	٤٤,٦	٥٥,٥	٤٨,٥
معدل البطالة	الذكور	٢٨,٣	٣١,٢	٢٩,٤
	الإناث	٢٢,٤	٣,١	١٥,٠
	المجموع	٢٧,٧	٢٥,٧	٢٦,٨
المستخدمون من السكان في سن العمل	الذكور	٥٤,٠	٥٥,٠	٥٥,٠
	الإناث	٩,٠	٢٨,٠	١٥,٠
	المجموع	٣٤,٠	٤١,٠	٣٦,٠

المصدر :- مسح التشغيل والبطالة تموز/٢٠٠٤، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، العراق، ٢٠٠٤.

يتضح مما سبق ان:

١. من جدول (٣) نستنتج ان ارتفاع معدل النمو السكاني نتج عنه مجموعة شابة من السكان أكثر من (٤٠%) هم دون (١٥ سنة) من العمر مما أدى إلى معدل نمو مرتفع جداً في القوة العاملة.
٢. ارتفاع معدل العاطلين عن العمل وسط الشباب بعمر (١٥-٢٤) سنة حيث تبلغ النسبة (٤٣,٨%) لكلا الجنسين.
٣. ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي للسكان بعمر ١٥ سنة فأكثر عدا منطقة كردستان بمقدار (٤,٤%) لكلا الجنسين خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ مقارنة بمسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣ وبلغ هذا المعدل (٤٨,٥%) وفقاً لمسح ٢٠٠٤ اي (٧٧,٤%) للذكور و(١٧,٩%) للإناث، (وحسب البيئة) (٤٤,٦%) في المناطق الحضرية و(٥٥,٥%) في المناطق الريفية مقارنة بمعدل النشاط الاقتصادي في عام ٢٠٠٣ والذي بلغ (٤٤,١%) لكلا الجنسين (٧٣,٧%) للذكور و(١٤,٢%) للإناث وعلى مستوى البيئة (٤١,٠%) في المناطق الحضرية و(٤٩,٩%) في المناطق الريفية.

تحليل ومقارنة معدلات البطالة المسجلة على مستوى القطر للمدة من (١٩٧٧-١٩٩٧)

من الضروري ربط خطط التنمية والأعمار واستراتيجية معالجة الفقر والبطالة باحترام حقوق الإنسان في العراق، فقد نصت العديد من القوانين والمواثيق الدولية على حق العامل في العمل وأكدت على مسؤولية الدولة في توفير العمل لكل شخص قادر عليه وبدون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص .

كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (٢٣) على ان ((لكل شخص الحق في العمل وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة)).

أدى الحظر الاقتصادي الذي فرض على العراق لأكثر من عقد من الزمن من جهة والسياسة المتبعة فيه من جهة أخرى إلى زيادة البطالة من سيء إلى أسوأ سنة بعد أخرى. كما أدى إلى تدهور الأوضاع في كافة ميادين الحياة كالصحة والتعليم والصرف الصحي وغيرها. إلا ان موضوع مؤشرات البطالة في العراق لم يجر الاهتمام بها طوال الفترة التي سبقت أحداث ٩ نيسان ٢٠٠٣. لكن بعد هذه الأحداث بدأ يتزايد الاهتمام بقضية مؤشرات البطالة في العراق محليا ودوليا، حيث اشيع عن أرقام واجتهادات شخصية وتقديرية غير حقيقية منها ان ((نسبة البطالة تزيد عن (٥٠%) في العراق حسب إحصاءات البنك الدولي اي (٨,٥) مليون عاطل عن العمل))، وقد اجرى الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات مسح التشغيل والبطالة ولاول مرة في القطر عام ٢٠٠٣، ثم اجري مسح اخر عام ٢٠٠٤ وذلك لتوفير مؤشرات رقمية حقيقية او تقديرية للبطالة، حيث في الفترة التي سبقت ٩ نيسان ٢٠٠٣ لم تتوفر مؤشرات رقمية عن البطالة.

في جدول (4) نلاحظ انه في عام ١٩٧٧ أظهرت نتائج التعداد ان معدلات البطالة للسكان النشطين اقتصاديا وعلى مستوى القطر للذكور كانت (٣,٥%) بينما بلغت للإناث (٢,١%) اما على مستوى القطر لكلا الجنسين فقد بلغت (٣,٢%) وهذه النسبة يمكن اعتبارها حركة عمل، اي انه في عام ١٩٧٧ كان هناك استخدام كامل لقوة العمل ويعزى السبب الى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده العراق في عقد السبعينات من القرن العشرين.

اما في التعداد العام للسكان ١٩٨٧ فقد تبين ان معدل البطالة للذكور كان (٣,١%) مقابل (٧,٥%) للإناث في حين بلغ المعدل لكلا الجنسين (٣,٦%)، اي ان هناك استخدام كامل لقوة العمل كما في عام ١٩٧٧ وذلك لحاجة البلد الى تجنيد معظم الطاقات البشرية بسبب الحرب العراقية – الإيرانية التي كانت قائمة آنذاك، حيث تتقارب معدلات البطالة للجنسين وعلى مستوى القطر لتعدادي ١٩٧٧ و١٩٨٧.

ان النتائج المستخرجة في تعداد ١٩٩٧ المتعلقة بالبطالة كانت مختلفة تماما. فقد كانت نسبة العاطلين عن العمل من السكان النشطين اقتصاديا للذكور (١٥%) بينما بلغت النسبة للإناث (٢,١%). أما على مستوى القطر لكلا الجنسين فقد بلغت (١٣,٦%). اي ان نسبة البطالة بين الذكور عام ١٩٩٧ ارتفعت بسبع أمثال نسبة البطالة بين الإناث. وهذه النسب غير طبيعية وغير اعتيادية خاصة في مجتمع مثل المجتمع العراقي، والسبب في ذلك يعزى إلى دخول أعداد كبيرة من النساء في فترة التسعينات (فترة الحصار الاقتصادي) في قوة العمل، وخروج العديد من الذكور من قوة العمل ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في القطاع العام.

جدول (٤):مقارنة بين معدلات البطالة المسجلة منذ سنة ١٩٧٧ وحتى سنة ٢٠٠٤ وحسب النوع والبيئة

السنوات	معدلات البطالة في الحضر%			معدلات البطالة في الريف%			معدلا ت البطالة لمجموع القطر%		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
سنة ١٩٧٧	٣,١	٥,٢	٣,٣	٤,١	٠,٣	٣,١	٣,٥	٢,١	٣,٢
سنة ١٩٨٧	٣,٥	٧,٨	٣,٥	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,١	٧,٥	٣,٦
سنة ١٩٩٧	١٤,٧	٢,٢	١٣,٣	١٥,٣	١,٧	١٤,٠	١٥,٠	٢,١	١٣,٦
سنة ٢٠٠٣[٢]	٣١,٠	٢٢,٣	٣٠,٠	٢٨,٩	٦,٧	٢٥,٤	٣٠,٢	١٦,٠	٢٨,١
سنة ٢٠٠٤[٣]	٢٨,٣	٢٢,٤	٢٧,٧	٣١,٢	٣,١	٢٥,٧	٢٩,٤	١٥,٠	٢٦,٨

المصدر: (١) مديرية الإحصاء السكاني، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

(٢) مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،٢٠٠٣، بغداد.

(٣) مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،٢٠٠٤، بغداد.

وبمقارنة معدلات البطالة في التعدادات العامة للسكان للأعوام ١٩٧٧ و١٩٨٧ و١٩٩٧ فقد كانت معدلات البطالة للأعوام ١٩٧٧ و١٩٨٧ متقاربة إلى حد ما أو إن الفرق بينهما ليس كبير، أما بمقارنة معدلات البطالة لهذين التعدادين مع معدل البطالة لعام ١٩٩٧ لكلا الجنسين وعلى مستوى القطر والذي قد ارتفع وبشكل كبير بلغت الزيادة في معدل البطالة تقريباً (١٠%) مقارنة بتعدادي ١٩٧٧ و١٩٨٧، أي ارتفع بمقدار (ثلاث أمثال ونصف) تقريباً . وكان هذا الارتفاع ناجماً عن ارتفاع معدل البطالة بين الذكور حيث ارتفع معدل البطالة أكثر من أربع أمثال عما كانت عليه وبلغت الزيادة أكثر من (١١%)، (انظر شكل (3)).

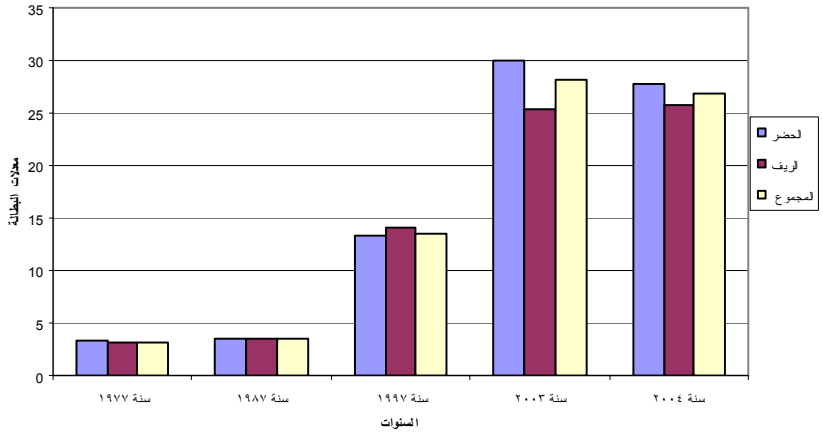

شكل (٣): معدلات البطالة في العراق حسب البيئة لكلا الجنسين للفترة من ١٩٧٧-٢٠٠٤

البطالة بين السكان بعمر(١٥سنة) فأكثر حسب المحافظة والنوع والبيئة

بعد تغير نظام الحكم في ٩ نيسان ٢٠٠٣ توفرت بيانات عن البطالة في العراق من خلال مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٣ ومسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٤، وكذلك مسح الأحوال المعيشية ٢٠٠٤. وقبل هذه الأحداث كان الاعتماد فقط على بيانات التعداد العام للسكان وبالرغم من أهمية التعداد العام للسكان إلا ان المعلومات لاتتوفر الا كل عشر سنوات.

يتضح لنا من خلال جدول (5) والذي يحوي مؤشرات البطالة حسب المحافظة والبيئة والنوع لعام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ أن:-

أولاً:- تشير نتائج مسح التشغيل والبطالة (المرحلة الأولى) لعام ٢٠٠٣ إلى أن معدل البطالة بين السكان بعمر (١٥ سنة) فأكثر في العراق (عدا منطقة كردستان) بلغ (٢٨,١%) لكلا الجنسين ويشكل معدل بطالة الذكور (٣٠,٢%) بينما لا يتجاوز معدل بطالة الإناث (١٦%)، وعلى مستوى البيئة فقد بلغ معدل البطالة (٣٠%) في المناطق الحضرية مقابل (٢٥,٤%) في المناطق الريفية، أما في مسح (المرحلة الثانية) ٢٠٠٤ بلغ المعدل (٢٦,٨%) لكلا الجنسين ويشكل معدل البطالة بين الذكور (٢٩,٤%) بينما لا يتجاوز هذا المعدل (١٥,٠%) للإناث، أما على مستوى البيئة فقد بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية (٢٧,٧%) مقابل (٢٥,٧%) في المناطق الريفية. حيث يلاحظ عند مقارنة مؤشرات ٢٠٠٣ مع مؤشرات ٢٠٠٤ ان هناك انخفاض بسيطاً قد طرأ على معدل البطالة وقدره (١,٣%) لكلا الجنسين، وبمقدار (٠,٨%) للذكور و (١%) للإناث، وفي المناطق الحضرية كان انخفاض معدل البطالة (٢,٣%) مقابل انخفاض طفيف بمقدار (٠,٣%) في المناطق الريفية.

ثانياً:- عند المقارنة بين معدلات البطالة على مستوى المحافظات نجد في مسح ٢٠٠٣ (المرحلة الأولى) ان محافظة ذي قار تتصدر المحافظات بارتفاع معدل البطالة والذي بلغ لكلا الجنسين (٤٦,٢%) وهي بين الذكور تفوق بكثير مما هي عليه بين الإناث اذ بلغ معدل بطالة الذكور (٤٨,٨%) مقابل (٢٥,٦%)

للإناث اما في مسح (المرحلة الثانية) ٢٠٠٤ فنلاحظ ان محافظة ذي قار حافظت على صدارتها للمحافظات الأخرى بارتفاع معدل البطالة الذي بلغ (٤٦,٩%) لكلا الجنسين وهي كما في المرحلة الاولى ٢٠٠٣ ظهر ان معدل بطالة الذكور تفوق بكثير معدل بطالة الاناث وقد بلغت في مسح المرحلة الثانية ٢٠٠٣ (٤٨,٩%) للذكور مقابل (٢٧,١%) للإناث. حيث يلاحظ ارتفاع معدل بطالة ذي قار بمقدار (٠,٧%) لكلا الجنسين عما كانت عليه عام ٢٠٠٣ وبمقدار (٠,١%) للذكور مقابل (١,٥%) للإناث، ويعزى سبب ارتفاع معدل البطالة في محافظة ذي قار الى حالة البطالة الموسمية بسبب كثرة العاملين في النشاط الزراعي في هذه المحافظة بالاضافة الى وجود عدد كبير من العسكريين المتطوعين في الجيش العراقي المنحل، وهذه الحالة تشترك معها بقية المحافظات ولكن بنسب متفاوتة.

وتشير نتائج مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣ ومسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤ الى ارتفاع معدل البطالة في ريف محافظة ذي قار عما هو عليه في المناطق الحضرية، في مسح ٢٠٠٣ تلت محافظة ذي قار من حيث ارتفاع معدلات البطالة محافظة الانبار بمعدل (٣٣,٣%) لكلا الجنسين يشكل الذكور نسبة (٣٦%) بينما بلغ المعدل للاناث (٩,٨%)، أما في مسح ٢٠٠٤ فقد احتل المرتبة الثانية محافظة نينوى بلغ المعدل لكلا الجنسين (٣٦,٢%) يشكل الذكور (٣٨,٥%) مقابل (٧,٥%) للاناث ويرجع السبب الى وجود عدد كبير من العسكريين المتطوعين في الجيش العراقي المنحل في محافظتي الانبار و نينوى .

ثالثاً:- سجل مسح ٢٠٠٣ اقل معدل بطالة بين السكان بعمر (١٥ سنة) فاكثر (١٤%) وقد ظهر في محافظة كربلاء، إذ تشكل بطالة الذكور (١٤,٢%) مقابل (١٢,٨%) للإناث تليها محافظة البصرة بمعدل بطالة (١٥,٥%) لكلا الجنسين حيث يشكل معدل بطالة الذكور (١٦,١%) مقابل (١٢,٦%) بين الإناث. أما في مسح ٢٠٠٤ كان هناك تبادل في المواقع بين محافظتي كربلاء والبصرة حيث سجل اقل معدل بطالة بين السكان بعمر (١٥ سنة) فاكثر (١٠,٥%) لكلا الجنسين والذي ظهر في محافظة البصرة ويشكل المعدل بين الذكور (١١,٤%) والاناث (٣,٥%)، تليها محافظة كربلاء بمعدل بطالة (١٣%) بلغ المعدل بين الذكور (١٤,٥%) وبين الاناث (٦,٥%).

رابعاُ:- بينت نتائج مسح ٢٠٠٣ ان اقل معدل بطالة للذكور بلغ (١٤,٢%) في محافظة كربلاء بينما سجل اعلى معدل للذكور (٤٨,٨%) وقد ظهر في محافظة ذي قار اما في مسح ٢٠٠٤ فقد بلغ اقل معدل بطالة للذكور (١١,٤%) في البصرة في حين سجل اعلى معدل بطالة (٤٨,٩%) في محافظة ذي قار. إلا إن نتائج مسح ٢٠٠٣ بينت ان اقل معدل بطالة للاناث سجل على مستوى المحافظات بلغ (٤,٤%) في محافظة واسط بينما سجل اعلى معدل للإناث بين المحافظات (٢٦,٥%) وظهر في محافظة بغداد، في حين اظهرت نتائج مسح ٢٠٠٤ ان اقل معدل للإناث بلغ (٢,٤%) في محافظة واسط وسجل اعلى معدل للإناث (٢٦,٢) والذي ظهر في محافظة بغداد.

خامسا:- تشير نتائج مسح ٢٠٠٣ ومسح ٢٠٠٤ الى ان معدل البطالة بين الإناث في المناطق الريفية تتميز بانخفاضها الكبير مقارنة بمعدل البطالة بين الإناث في المناطق الحضرية فقد بلغت حسب مسح ٢٠٠٣ في المناطق الريفية (٦,٧%) مقابل (٢٢,٣%) في المناطق الحضرية، بينما لا نجد هذا الفرق الكبير بالنسبة لمعدلات الذكور حيث بلغ المعدل (٢٨,٩%) في المناطق الريفية مقابل (٣١,٠%) في المناطق الحضرية، أظهرت نتائج مسح ٢٠٠٤ ان معدل البطالة بين الإناث في المناطق الريفية بلغت (٣,١%) مقابل (٢٢,٤%) في المناطق الحضرية فيما بلغ المعدل بين الذكور (٢٨,٣%) في الحضر مقابل (٣١,٢%) في الريف.

سادساً:- بين أعلى واقل معدلات البطالة التي ظهرت في المحافظات التي اشرنا إليها في الفقرات السابقة تراوحت معدلات البطالة في المحافظات الأخرى بين (١٦% - ٣٣%) في مسح ٢٠٠٣ بينما تراوحت معدلات البطالة بين (١٣,٥% - ٣٥,٢%) حسب مسح ٢٠٠٤.

سابعاً:- مؤشر معدل البطالة في محافظة بغداد من المؤشرات المهمة على مستوى المحافظات حيث يشكل سكان محافظة بغداد ما يقرب من (٢٨%) من إجمالي السكان في العراق وقد بلغ معدل البطالة عام ٢٠٠٣ (٣٣,٠%) لكلا الجنسين ويشكل الذكور (٣٤,٥%) بينما بلغت النسبة للإناث (٢٦,٥%)، بينما سجل معدل البطالة عام ٢٠٠٤ في محافظة بغداد انخفاض حيث بلغ المعدل لكلا الجنسين (٢٨,٥%) يشكل الذكور (٢٨,٩%) والإناث (٢٦,٢%).

ثامناً:- على الرغم من الانخفاض المتواضع في معدل البطالة في العراق لعام ٢٠٠٤ (عدا منطقة كردستان) بالمقارنة مع نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٣ فان تفاصيل معدلات البطالة في المحافظات تشير إلى إن هناك عدد من المحافظات ارتفعت معدلات البطالة فيها وهي (نينوى، التأميم، ديالى، واسط، النجف، القادسية، المثنى، ذي قار) أما بقية المحافظات وهي (الانبار، بغداد، بابل، كربلاء، صلاح الدين، ميسان، البصرة) فقد انخفظت فيها معدلات البطالة بالمقارنة مع معدلات البطالة ٢٠٠٣. مما تقدم يمكن استنتاج بعض الحقائق كمؤشرات رئيسية لسوق العمل في العراق والتي هي:-

١. تشير نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لعام ٢٠٠٣ إلى ان معدل البطالة بين السكان بعمر (١٥ سنة) فأكثر عدا منطقة كردستان بلغ (٢٨,١%) لكلا الجنسين انخفض إلى (٢٦,٨%) وفقاً لنتائج مسح ٢٠٠٤، وهو انخفاض بسيط بمقدار (١,٣%) فقط لكلا الجنسين.
٢. انعكاس هذا الانخفاض البسيط في معدل البطالة بين الذكور من (٣٠,٢%) إلى (٢٩,٤%) ومعدل البطالة بين الإناث من (١٦,٠%) الى (١٥,٠%) أي بمقدار (٠,٨%) بالنسبة للذكور و(١,٠%) للإناث خلال المدة المشار إليها.

أما على مستوى البيئة فقد بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية (٣٠,٠%) وفي المناطق الريفية (٢٥,٤%) في عام ٢٠٠٣، شهد معدل البطالة في المناطق الحضرية انخفاض بمقدار (٢,٣%) ليصبح (٢٧,٧%) وفقاً لنتائج مسح ٢٠٠٤ أما في المناطق الريفية فقد ارتفع معدل البطالة بمقدار (٠,٣%) ليصبح (٢٥,٧%) خلال المدة مابين إجراء المسحين تشرين الأول/٢٠٠٣ للمسح الأول وتموز /٢٠٠٤ للمسح الثاني.

٣. احتفاظ محافظة ذي قار بالصدارة في ارتفاع معدلات البطالة في مسحي التشغيل والبطالة ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ بل وبارتفاعها على مستوى المحافظة نفسها من (٤٦,٢%) عام ٢٠٠٣ إلى (٤٦,٩%) عام ٢٠٠٤ اي بارتفاع قدره (٠,٧%). انعكس هذا الارتفاع على معدلي البطالة للذكور والإناث وبمقدار (٠,١%) للذكور مقابل (١,٥%) للإناث ويعزى السبب إلى وجود عدد كبير من العسكريين المتطوعين في الجيش العراقي المنحل.
٤. تشير النتائج في مسح ٢٠٠٣، إن محافظتي كربلاء والبصرة حجزتا المرتبتين الأولى والثانية على التوالي في انخفاض معدلات البطالة لكلا الجنسين حيث بلغ (١٤,٠%) و(١٥,٥%) وعلى التوالي، أما في مسح ٢٠٠٤ فلم يجري سوى تبادل للمواقع في انخفاض معدلات البطالة فأصبحت البصرة تليها كربلاء وبلغ المعدل (١٠,٥%) و(١٣%) على التوالي حيث يلاحظ إن هناك انخفاض بمعدلات البطالة على مستوى المحافظة نفسها. انعكس هذا الانخفاض على معدلات البطالة بين الذكور والإناث مما أدى إلى انخفاضها هي الأخرى، ويعود السبب إلى انخفاض معدلات البطالة في محافظة كربلاء إلى السياحة الدينية، أما انخفاضها في محافظة البصرة فيعزى إلى موقعها المطل على الخليج العربي ووجود موانئ تجارية واعتبار البصرة كمنطقة تجارية.
٥. انخفاض معدل البطالة في محافظة بغداد في مسح ٢٠٠٤ عما كانت عليه في مسح ٢٠٠٣ وذلك بمقدار (٤,٥%) حيث انخفض من (٣٣%) عام ٢٠٠٣ إلى (٢٨,٥%) عام ٢٠٠٤ ويرجع السبب إلى انخفاض معدل بطالة الذكور من (٣٤,٥%) إلى (٢٨,٩%) والذي انعكس على المعدل لكلا الجنسين. (لاحظ شكل (4) و(5) و(6)).

رقم (5): معدلات البطالة للسكان بعمر (١٥ سنة) فأكثر حسب المحافظة والبيئة والجنس لسنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

المصدر:- (١) مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا الم

المحافظة	سنة ٢٠٠٣[1] %									سنة ٢٠٠٤[2] %								
	حضر			ريف			المجموع			حضر			ريف			المجموع		
	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج
نينوى	٢٦,٠	٩,٥	٢٤,٩	٤٢,٥	٥,٥	٤١,٣	٣٢,٥	٩,٣	٣١,٢	٣٢,٥	٩,٧	٣٠,٧	٤٦,٤	٠,٦	٤٣,٩	٣٨,٥	٧,٥	٣٦,٢
التأميم	١٨,٩	٢٢,٢	١٩,٢	٢٥,٣	٤,٩	٢٠,٠	٢٠,٨	١٦,٨	١٩,٤	٣٢,١	٣١,١	٣١,٧	٣٦,٣	٤,٤	٢٧,٩	٣٤,٣	٢٣,٦	٣١,٣
ديالى	٣٢,٤	١٩,٩	٣٠,٩	٣٣,٣	٧,٦	٣١,٦	٣٢,٨	١٢,٨	٣١,٢	٣٤,٢	٢١,٧	٣٢,٨	٣٧,٥	١٣,١	٣٦,١	٣٦,٤	١٧,٣	٣٤,٧
الانبار	٣٧,٩	١٢,٠	٣٥,٩	٣٤,٠	١٠,٢	٣٠,٧	٣٦,٠	٩,٨	٣٣,٣	٣٠,٥	١٢,٤	٢٨,٧	٢٩,٢	٠,٥	٢١,٩	٣٠,٣	٣,٤	٢٥,٠
بغداد	٣٦,٥	٣٠,١	٣٥,٧	٢٠,٠	٠,٩	١٥,٨	٣٤,٥	٢٦,٥	٣٣,٠	٣٠,٠	٣٠,١	٣٠,٣	٢٠,٣	٠,٧	١٦,١	٢٨,٩	٢٦,٢	٢٨,٥
بابل	٣٠,٧	٢٥,٧	٢٩,٩	٢٤,٨	١,٩	١٧,٣	٢٧,٣	٦,٥	٢١,٦	١٨,٩	٢٦,٩	١٩,٩	١٥,٨	١,٤	٩,٨	١٨,٠	٥,٠	١٣,٥
كربلاء	١٥,٤	١٧,٤	١٥,٧	١١,٨	٥,٧	١٠,٨	١٤,٢	١٢,٨	١٤,٠	١٨,٣	١١,٧	١٧,٠	٨,٠	١,٤	٦,٦	١٤,٥	٦,٥	١٣,٠
واسط	٢٧,٥	١٦,٩	٢٥,٧	١٦,٥	١,٣	١٠,٣	٢١,٦	٤,٤	١٦,٠	٢٣,٨	٩,٤	٢٠,٨	٣٠,٠	٠,٠	١٥,٨	٢٦,٦	٢,٤	١٧,١
صلاح الدين	٣٤,١	١٣,٤	٣١,٧	٢٦,١	٤,٨	٢١,٧	٢٩,٣	٦,٥	٢٥,٤	٢٧,٠	١٤,٧	٢٥,٦	١٩,٧	٠,٢	١٣,٠	٢٢,٢	٢,٧	١٦,٩
النجف	١٧,٨	١٤,٥	١٧,٤	٢٤,٠	٢,١	١٩,٦	١٩,٨	١٠,٢	١٨,١	١٩,٤	٢٤,٠	٢٠,٦	٢٧,٠	١٢,٨	٢٤,٢	٢١,٧	٢٥,٣	٢١,٦
القادسية	٣٢,٨	١٧,٥	٣١,٠	١٩,٠	٢,٠	١٦,٥	٢٥,٩	٨,٦	٢٣,٥	٣٨,٦	٣١,٧	٣٧,٢	٤٩,٤	٠,٩	٣٣,٧	٤٣,٨	١٢,١	٣٥,٢
المثنى	٢٩,٨	٢٤,٣	٢٨,٩	٣٣,٣	٤,٧	٢٨,٠	٣١,٨	١٠,٦	٢٨,٢	٢٧,٨	١٧,٧	٢٦,٦	٤٣,٤	٠,٠	٣٢,٣	٣٦,٧	٧,٨	٢٩,٩
ذي قار	٤٥,٢	٣٠,٤	٤٣,١	٥٣,٥	٢٨,٣	٥٠,٩	٤٨,٨	٢٥,٦	٤٦,٢	٤٥,٦	٣٤,١	٤٤,٥	٥٤,٠	٥,٤	٥٠,٨	٤٨,٩	٢٧,١	٤٦,٩
ميسان	٣٥,١	٢٩,٢	٣٤,٨	٢١,٢	١٥,٠	٢٠,٢	٣٠,٩	٢٤,٨	٣٠,٥	٣٠,٧	١٧,٣	٢٩,٠	٢٠,٢	٠,٢	١٦,٧	٢٧,١	١١,٤	٢٤,٦
البصرة	١٦,٩	١٣,٧	١٦,٤	١٣,١	٦,٨	١٢,٣	١٦,١	١٢,٦	١٥,٥	١١,١	٣,٥	١٠,٤	١٢,٨	٥,٥	١١,٦	١١,٤	٣,٥	١٠,٥
المجموع	٣١,٠	٢٢,٣	٣٠,٠	٢٨,٩	٦,٧	٢٥,٤	٣٠,٢	١٦,٠	٢٨,١	٢٨,٣	٢٢,٤	٢٧,٧	٣١,٢	٣,١	٢٥,٧	٢٩,٤	١٥,٠	٢٦,٨

علومات، ص[١٧]، ٢٠٠٣، العراق.

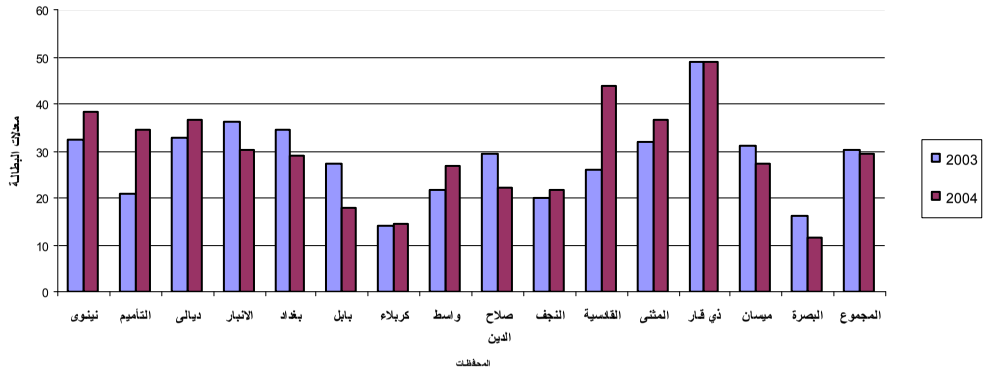

شكل(٤): معدلات البطالة للذكور على مستوى المحافظات في العراق لعامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤

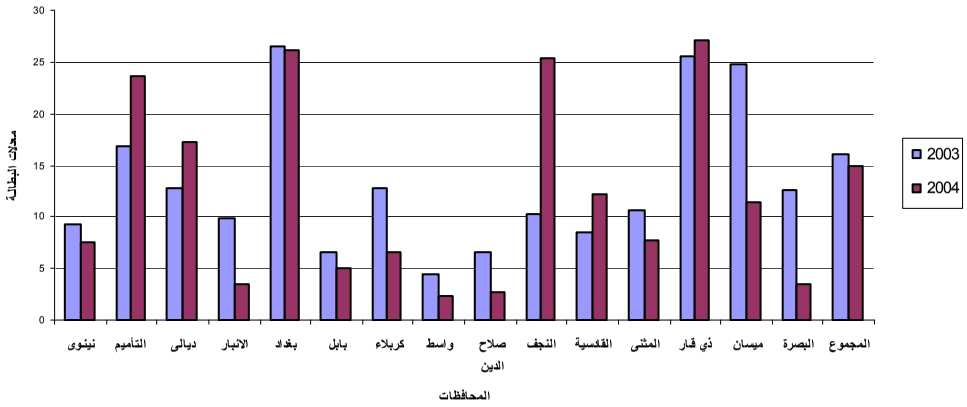

شكل (٥): معدلات البطالة للإناث على مستوى المحافظات في العراق لعامي ٢٠٠٣و٢٠٠٤

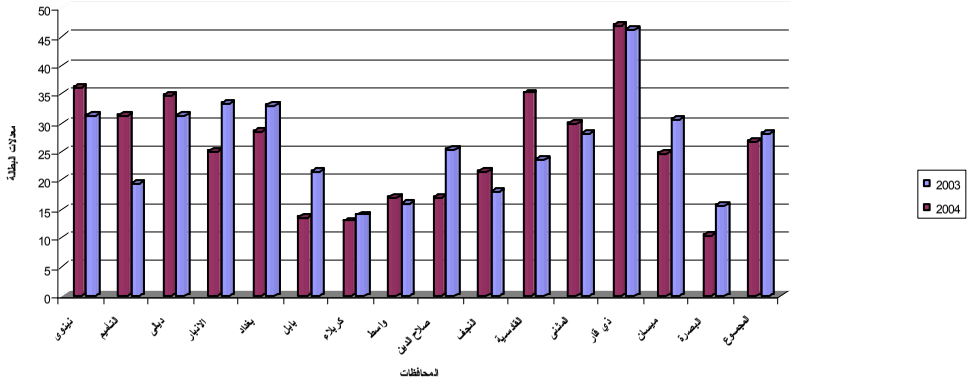

شكل (٦): معدلات البطالة لكلا الجنسين على مستوى المحافظات في العراق لعامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤

تحليل الترابط بين مؤشرات البطالة

معامل الارتباط هو مقياس قوة العلاقة بين متغيرين أو أكثر. وفي كثير من التطبيقات قد لا نرغب بمعرفة العلاقة أو تحديد وجودها بين متغيرين ومن ثم التنبوء بقيم احد المتغيرين (المتغير التابع) بالاستناد إلى المعلومات التي يوفرها المتغير الأخر (المتغير المستقل) فقط، إلا إننا نرغب بالحصول على قوة العلاقة (أو الارتباط) بين هذين المتغيرين. إن احد هذه المقاييس يسمى معامل الارتباط الخطي (Linear Correlation Coefficient) فإذا افترضنا وجود عينة عشوائية تتألف من n من المشاهدات (x_i, y_i) نستطيع عندئذ حساب معامل الارتباط، الذي يرمز له عادة بالرمز r، لهذه العينة حسب الصيغة التالية:

$$r = \frac{SS_{XY}}{\sqrt{SS_{XX}\ SS_{YY}}}$$

ويسمى r هذا معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، [٧: ٤٦٥]، ويمكن تلخيص خصائص معامل الارتباط الخطي r المحسوب من العينة بالنقاط التالية:-

١) إن قيمة r بين ١، -١ أي إن $-1 \le r \le 1$.
٢) اذا كانت قيمة r مساوية للصفر (او قريبة منه) فذلك يعني عدم وجود علاقة خطية (او وجود علاقة خطية ضعيفة) بين المتغيرين x, y.
٣) اذا كانت قيمة r قريبة من ١ او-١ فذلك يعني ان الارتباط قوي جداً(تام)(طردية او عكسية) حسب اشارة (r).
٤) إن القيم الموجبة لمعامل الارتباط r تعني إن كل زيادة في x تؤدي إلى زيادة مناظرة في y . أما القيم السالبة لمعامل الارتباط r فتعني إن كل زيادة في x تؤدي إلى انخفاض في قيمة y [4].

تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لاستخراج معامل ارتباط بيرسون وعلى مستوى محافظات القطر للبيانات الخاصة بمسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٤ لكل مما يأتي:-

اولا:- لإيجاد قوة العلاقة بين المتغيرين معدل البطالة في الحضر والريف

عند استخراج معامل ارتباط بيرسون بين الحضر والريف لكافة محافظات القطر وجد ان هناك علاقة قوية بين هذين المتغيرين وان معامل الارتباط بلغ (٠,٧٩). وبما ان هذه القيمة موجبة وهي قريبة من (١)، فهذا يعني ان هناك علاقة قوية بين معدل البطالة في الحضر والريف على مستوى محافظات القطر، أي بمعنى أخر ان أي زيادة في معدل البطالة في الريف سيقابله زيادة في الحضر بما مقداره (٠,٧٩)، اي وجود علاقة طردية بين متغيري معدل البطالة في كل من الحضر و الريف.

ثانياً:- لإيجاد قوة العلاقة بين المتغيرين معدل بطالة الذكور والإناث

عند استخراج قيمة معامل بيرسون بين العاطلين، الذكور والإناث، في المحافظات وجد انه يبلغ (٠,٤٤) وبالرغم من كون هذه القيمة موجبة إلا إنها تعكس علاقة ضعيفة بين معدلي البطالة للذكور والإناث، أي إن معدل بطالة الذكور يزداد مع زيادة معدل بطالة الإناث لكن هذه الزيادة ليست كبيرة ولكافة محافظات القطر في مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤.

نستنتج من خلال (أولا وثانياً) ان مشكلة البطالة هي مشكلة عامة على مستوى محافظات القطر للحضر والريف من جهة وللذكور والإناث من جهة ثانية وهذا معناه إن هناك خلل في الاقتصاد العراقي وانه لا يعمل كما ينبغي.

الاستنتـــاجـــات والتوصيات

<u>الاستنتاجات</u> :

من خلال ما تقدم واستعراضنا لواقع التشغيل والبطالة في القطر يمكن أن نستنتج الأتي :-

١) يعتبر معدل النمو السكاني في العراق عالي نسبياً مقارنة بالدول المجاورة وهو احد الأسباب الرئيسية وراء مشكلة البطالة المتفاقمة.
٢) إن المجتمع العراقي مجتمع فتي لارتفاع معدل النمو فيه.
٣) بعد أحداث ١٩٩١ نرى إن معدلات البطالة قد ارتفعت ثم استمرت بالارتفاع بعد أحداث ٢٠٠٣.
٤) تباين حجم البطالة فيما بين المحافظات تبايناً ملحوظاً فمثلا تتباين كل من محافظات (ذي قار، البصرة، بغداد).
٥) معدلات البطالة في الريف دائماً اقل من معدلات البطالة في الحضر ولكلا الجنسين وفي جميع المحافظات.

٦) معدلات مساهمة الإناث في القوى العاملة في المناطق الريفية أعلى منها في المناطق الحضرية .
٧) بينت نتائج مسحي التشغيل والبطالة لعامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ إن معدلات البطالة للإناث اقل دائماً من معدلات البطالة للذكور وعلى مستوى البيئة وفي جميع محافظات القطر.
٨) لم تتغير معدلات البطالة كثيرا خلال المدة بين مسحي التشغيل والبطالة ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ وان دل هذا على شيء فانه يدل على عدم وجود سياسة للتشغيل تسير عليها الدولة للتخفيف من ظاهرة البطالة وان كانت موجودة فإنها تسير بخطى ثقيلة .
٩) ترتفع البطالة بين الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل خاصة بعمر (١٥-٢٤) سنة.
10) يعود انخفاض معدل المساهمة في القوى العاملة في العراق إلى إن اغلب النساء غير نشطات اقتصادياً.

التوصيات:

١) تبني برنامج وطني لمواجهة مشكلة البطالة، أي إن على الدولة أو الحكومة أن تستثمر الموارد الطبيعية ووضع برنامج لتشغيل الشباب والقادرين على العمل وتحسين أوضاعهم المعاشية وزيادة قدرة المنشآت والمصانع على استيعاب أعداد العاطلين عن العمل وإتاحة الفرص أمامهم وإدخالهم دورات تدريبية للمساهمة في بناء الوطن بالتعاون بين وزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الصناعة والوزارات ذات العلاقة.
٢) إعداد برنامج وطني لتنظيم الأسرة العراقية بالتعاون بين وزارة الصحة ووزارة المرأة ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ومؤسسات المجتمع المدني المعنية.
٣) دعم وتشجيع دوائر التشغيل المتوفرة حالياً وزيادة كفاءة العاملين فيها وتطوير مهاراتهم.
٤) توفير خدمات مصرفية في إطار تقديم القروض للقطاع الخاص لدعم المؤسسات الصغيرة والشباب وصغار المنتجين وتشجيع بناء المعامل الأهلية، وتوفير التخصيصات المالية لها.
٥) إنشاء مؤسسات لحماية العمال المتضررين من سياسة خصخصة المشاريع العامة التابعة للدولة وذلك قبل الدخول في هذه السياسة .
٦) وضع برنامج للحماية من البطالة يتم خلاله دفع منح مالية كمساعدات للعاطلين عن العمل.
٧) تشجيع المرأة على الدخول في مجالات العمل المختلفة وخاصة المتعلمات من اجل زيادة المشاركة في قوة العمل.
٨) تدريب وتطوير قابليات ومهارات المرأة من خلال تأهيلها بدخول دورات تدريبية وباستخدام تكنولوجيا متطورة.
٩) تهيئة مناخ الاستثمار بما يساعد على زيادة الاستثمارات الأجنبية وينبغي بشكل خاص تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية، شرط أن يكون العاملون في هذه المشاريع هم من القوى العاملة المحلية.
١٠) اعتماد تجربة تنمية المصانع الصغيرة من خلال الدعم الحكومي لها.
١١) التعاون بين وزارة التربية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية بشأن العودة إلى تشريع القوانين التي كانت مطبقة في العراق خلال فترة الثمانينات والخاصة بحماية الطفل وعدم تشغيل الأطفال دون (١٥ سنة) من العمر لترك المجال لمن هم في سن العمل للانخراط فيه .
١٢) إعادة النظر في فتح وتأهيل المعامل والمصانع ذات الأغراض المدنية التابعة للتصنيع العسكري والتي أقفلت بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ وما زالت قادرة على العمل والإنتاج.
١٣) إعادة النظر في المشاريع المتوقفة والسعي في تنفيذ وإكمال المشاريع الضرورية والمهمة للصالح العام .

المصادر :

١. ماذي، عبد الله حسن، "*محاضرات في القوى العاملة*"، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، ص٣ ٢٠٠٥.
٢. رالف هوسمانز وفرهاد مهران وفيجة فيرما، *مسوح السكان الناشطين اقتصادياً والعمالة والبطالة الناقصة*، مكتب العمل الدولي، جنيف، ١٩٨٩.
٣. ولسون، جي هولتن، *الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات*، ترجمة د. كامل سلمان العاني، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٧.
٤. د. الموسوي، جعفر سلمان يوسف، *مبادئ الإحصاء*، مطبعة دار الحكمة/جامعة البصرة، العراق، ١٩٩٠.
٥. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، *نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٧* ، بغداد،١٩٧٨.
٦. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، *نتائج التعداد العام للسكان ١٩٨٧* ، بغداد، ١٩٨٨.
٧. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، *نتائج التعداد العام للسكان ١٩٩٧* ، بغداد، ٢٠٠٠.
٨. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، *نتائج مسح الأحوال المعيشية لعام ٢٠٠٤* ، بغداد، ٢٠٠٤.
٩. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، *نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٣* ، بغداد، ٢٠٠٣.
١٠. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، *نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٤* ، بغداد، ٢٠٠٤.